تفهيد

شامه العلماء الرواة أبناء الفئاظ الفصيحاء في بواضبهم، أو من وفد منهم إلى المعلم بخصوص النروذ منها أو سكناء، وقد ذكر ابن التميمي في كتابه (الفاهرست) بعضًاً من أسماء الأعاق الأفصحن الذين رحلوا إلى المعلم وأخذ عليهم علمائها وطلاب العلم فيها، فنذ هؤلاء الأعاق الذين ذكرهم ابن البند: أبو مالك عمر بن كوككة، وأبو عزراء، وأبو زياد الكلاهي، وأبو سوار الغفوري، وأبو الجامع ثور بن زيد، وأبو الشسمح، وأبو ثوبة الأصادي، وأبو مهدي، وأبو المنهال، وأبو علي الحسن بن علي الجزامي(1). وماما العلماء الرواة الذين رحلوا إلى البادية لمشافهة أعراقاً فذكرهم منهم: عيسى ابن عمر التقي (149)، وأبو عمر بن الجلاء (515)، والخيل بن أحمد (174)، ويوسف ابن جياب (5182)، والكسياني (189)، والقضار بن شمبل (203)، وأبو عمو الشباني (921)، والفراء (179)، وأبو زياد الأنصاري (1715)، وعبد الملك بن قَريَبة الأصامي (1716)، وأبو أمية مَعَمِّر بن المتنى (1721). وعند هؤلاء العلماء الرواة أخذت من اللغة والعمرة، فقد روى عن هؤلاء العلماء تلاميذهم أمثال: أبي عمر صالح بن إسحاق (226) والثوري (230)، وأبي نصر الباهلي (2326)، وأبو حامد السجستاني (2482)، وأبراهيم بن سفيان الزبيدي (2499)، وابن محمد المزبري (2499)، وعبد الرحمن بن عبد الله ابن أخي الأصامي، والعباس بن فرح الرباعي (257).

ولما كان الشعير أحد المصادر التي احتلها على أعود النحو، فقد

(1) ابن البند: محمد بن إسحاق. الفهرست، ص: 68 – 71. اعتنى به وعلق عليه: إبراهيم

رمضان. بيروت - دار المعرفة.

- 271 -
رايت في هذا المقال قصر الحديث في هذا البحث على ما استشهد به على القاعدة البحية واستنفدت روائه. وليس جلياً البحث هو استقصاء مواضيع اختلاف الشواهد الشعرية، بل الجلياً هو محاولة التعرف على المنهج العلمي الذي سلكه النحاة في هذه القضية.

مفهوم اختلاف الرواية وأنواعه:

يحتاج مصطلح (اختلاف الرواية اللغوية) إلى وقفة لاستجلاء مفهومه. فكلمة (اختلاف) مصدر من الفعل (اختلف) وجزءه: رخ. ل. ف، يقول ابن فارس: "اختلاف الجماهير في الفاء، وأصل الثلاثة: احدهما: أن يعني شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني: اختلاف قادم، والثالث: التغير... أما قولهم: اختلاف الناس في كلما والناس اختلافه. أي: مختلفون، فمن الباق الأول: لأن كل واحد منهم ينحى قول صاحبه. ويقيم نفسه مقام الذي ناهو".(1) وجاء في (لسان العرب) "اختلاف الأمور واختلافا: لم يبقي، وكلما لم يقلي فقد خالف واختلف"(2) وقال الراوي الأصفهاني: "والأختلاف والمخالف: أن يأخذ كل واحد طريقه غير طريق الآخر في حالت وقته، والأختلاف عيب من الصد; لأن كل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين"(3)، وعلى هذا فإن معنى كلمة (الاختلاف) يعني لغة عدم الاتفاق أو التساوي في الأحوال والأقوال. والاختلاف

(3) الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في عرب القرآن، ص: 156، تحقيق: محمد سيد كيلان، بيروت - دار المعرفة.
أعم من الضد فيما عنيب وخصوص فكل ضدين مختلفان، وليس كل مختلفين ضدين.

أما كلمة «الرواية» فإن جذرها اللغوي (رواي). قال ابن السكيت: (وقد روى القوم أرويهم، إذا سقيت فهم الماء) (1) «والرواية: هو البصر أو البغل أو الحمار الذي يستي عليه الماء، والرجل المستفيض أيضاً راوية. والعامية تسمي المزادة راوية وذلك جائز على الاستعارة والأصل الأول» (2) ويفهم من هذا أن كلمة (روي) تدل على الاستعارة، وعلى الحمل والنقل، ثم توسع في دلالة فاطلت مجازاً على نقل الشعر والحديث، فقد جاء في (لسان العرب): روى الحديث والشعر بروية – رواية – وتوفاه. ورجل راو ورواية كذلك إذا كتبت رواية، وروى الشعر تروية: أي علمه على روايته، وأرويه أيضاً، وتقول: أنشد القصيدة يا هذا، ولا تقل اروها إلا أن تأمره بروايتها أي: باستطهارها (3). والرواية على هذا الكلام تدل على صفين لابد من توافرها في الرواية، وهما:

نقل الروي واستطهاره.

ولعلنا مما نقله خصص إليه فهوم تركب (اختلاف الرواية اللغوية) وعني به: عدم اتفاق الرواة على موضع الشاهد اللغوي في قول من يتجه بكلامه.

ومثال ذلك قول جميل بنيه:

أحذرو أن تعميم بهما فتكركما فتكركما تقولاً عليي كمما هي

أنشده الكوفيون أبو عبيدة شاهداً على الجوام بـ (آن) (4).

---

(1) ابن السكيت، بعقوب بن إسحاق. إصلاح الملف، ص: ٣٣١. شرح وتتميي: أحمد محمد شاكر وزميله، الطبعة الثالثة. دار المعارف مصر.
(2) المرجع السابق: ٣٤٨/١٤.
(3) المرجع السابق: ٣٤٨/١٤.
(4) ابن هشام، حمل الدين. مغني اللبيب عن كتب الأعارض، ص: ٤٥. تحقيق: مازن المبارك = ٣٢٣ -
وروي:

أَخَافُ إِذَا اتِّبَأَتَا أَنْ تُصِيبُهَا فَقُسَّرْنَكَهَا قَالًا عَلَى كُلٍّ مَا هِيُ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية.

وَكَذَلِكْ قَوْلُ المُسْبِبُ بِنِ عَلْسٍ:

فَأَقْسِمْ أَنْ لَوْ أَقْصَرْتَ وَأَقْسِمْ، لَكَانَ لَكُمْ بُعْوَنُ مِنَ الشَّرِّ مَظْلِمٌ

استشهد به على نفسيف (أَنْ) المفتوحة.

وَأَقْسِمْ لَوْ أَقْصَرْتَ وَأَقْسِمُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

والذي بين العلماء أنواع الاختلاف بين النصوص سواء أكان ذلك في القرآن، أم في الحديث. فقد ذكر ابن قبيلة (ت 427 هـ) عند حديثه عن الاختلاف في القرآن أن «الاختلاف نوعان: اختلاف غياب، واختلاف تضاد، فاختلاف التضاد لا يجوز، ولست واجده - محمد ﷺ - في شيء من القرآن، إلا في الأمر والنهي من الناسخ والملسوخ. واختلاف الغياب جائز»، وأما عن الاختلاف في الحديث النبوي الشريف، يقول الحافظ العراقي (680 هـ): أعلم أنما يذكر في هذا المذهب ينقص إلى قسمين.

---

1. السيوطي، جمال الدين عبد الرحمن، شرح شواهد المعني: 99/1، تصحيح محمد محمود الشقيري، بيروت. دار مكتبة الحياة.
2. المرجع السابق: 99/1، 110.
3. المرجع السابق: 110/1.
4. ابن قبيلة، عبد الله بن بكر بن مسلم، تأويل مسائل القرآن، ص: 40. شرح: السيد أحمد صقر.
5. الحافظ العراقي، عبد الرحيم بن الحديث، الفقه والإيضاح شرح مقدمه ابن الصلاح، ص: 264.
أحدما: أن يمكن الجمع بين الحديثين ولا يتعذر إبادا وجه ينفي تنافيهما فيبين حينئذ المصير إلى ذلك والقول بمعناً.

القسم الثاني: أن يتضاد حيث لا يمكن الجمع بينهما، وذلك على ضدين أحاديماً: أن يظهر كون أحدهما ناسخاً والآخر مسخوماً، فيعمل بالناسخ ويرك المسخوم. والثالث: أن لا تقوم دلالة على تعيين أحادها كونه ناسخاً، فيفزع حينئذ إلى الترجيح.

وهو الذي ذكره الحافظ العراقي من نوع الاختلاف في الحديث النبوي يتفق مع اختلاف النقاد الذي ذكره ابن فدويه. ومعناه عند المحدثين هو: "أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً فوقق بينهما أو يرجح أحدهما"، وهو ما يطلقون عليه مصطلح (مختلف الحديث). والتصاد أو التعارض عند المحدثين نوعان:

النوع الأول: التعارض الحقيق، وهو النضاد النام بين حجتين متساويتين دلالة وثبوتاً وعلماً، ومحدثين زماناً ومكاناً على وجه لا يمكن الجمع بينهما، وذهب بعض المحدثين أن هذا النوع لا يقع في الحديث النبوي.

النوع الثاني: التعارض الظاهري: وهو: وهم يكون في ذهن الناس، ولا يوجد له في الواقع، ويزول هذا الوجه بين الاتلاف بين الحديثين من خلال الجمع،

= 285 - 186 تحقيق: عبد الرحمن محمد عمان. دار الفكر العربي.


أو بيان السخ أو بيان الترجيح.

 فإذا وقفتا على نوع الإختلاف في القرآن والحديث النبوي كما بيه العلماء، فما نوع الإختلاف في الشاهد الشعري عند اللغويين؟ وفي أثناء تبعي لهذه القضية لم أجد أحداً من اللغويين توقف عندها حسب علمي. صحيح أنهم ذكروا حقيقة وجود الإختلاف في رواية الآيات بأوجه مختلفة، فقد ذكر ذلك ابن الآتيزي(1) والسويطي(2) وغيرهما من اللغويين ولكنهم لم يقفوا عند نوع الإختلاف بين الروايات. ويمكن تحديد نوع الإختلاف في رواية الآيات بعد النظر في الشواهد المختلفة في روايتها. الواقع أن نوع الإختلاف فيها لا يخرج عن نوعي الإختلاف أو التعارض الذي عرف عند المحدثين، وهما: الإختلاف الحقيقي وإختلاف ظاهري، إذا أحلنا بشرط إمكان الجمع بين الروايين من عده للتمييز بين نوعي الإختلاف عند تعدد رواية الآيات، وهو شرط أخذ به الحافظ العراقي عند التفريق بين التعارض في مختلف الحديث. ولتوضيح نوعي الإختلاف في رواية الآيات نلجأ إلى ضروب المثال على ذلك.

أولاً: الإختلاف الظاهري.

 إذا كان الفعل المضارع معتل الآخر فإنه يخزف حرف الصلة، وذلك لأنه كان يرفع بحركة مقدرة على حرف الصلة، فإذا دخل عليه الجزم ولم يبعد على الحرف حركة ظاهرة يخزفه فإنه يخزف الحرف نفسه. كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَّ رَبُّكَ بَيْنَ آِلِ هَيْبَةِ؟﴾ (4). وقد اختلفت رواية بيت قيس بن زهر.

(1) الأبازري، أبو الحركات عبد الرحمن كمال الدين، مع الأداة في أصول النحو، ص: ٣٩، تحقير: سعيد الأفغاني ط: ٤٣٩١م، دار الفكر.
(2) السويطي، جلال الدين عبد الرحمن، الاقتراف في علم أصول النحو، ص: ٣٦ - ٧٧، تحقير: أحمد محمد فاضل، ط: ٣٩٦٥م - ١٩٧٦م - القاهرة. مطبعة السعادة.
(3) سورة الفيل، آية: ١، ص: ٣٧٦.
العنصري، فقد روى بإثبات حرف العربية في الفعل (َبِئِكَ) الجزم:

 وهو بِئِكَ والأبناء يَسلِي بِئِكَ لاَقْتَبْ لَبْنَ بَيْنَ بَايْدَ

وروا ابن جني بذكاء حرف العربية (َبِئِكَ) على ظاهر الجزم (١) والبيت

على هذه الرواية لم يكسر فهو من متقوس الواو.

وقد وجهت رواية إثبات حرف العربية مع الجزم بوجهات عدة، فوجهه

سببه على أنه أثبت البقاء في حال الجزم ضرورة (٧)، وقال المُجْمِعُ:

إِفَّا لَعْبَةٌ، وَهَذَا الوجهان لا يُجْمَعان بين روايات الشاهد، وهنالك وَجَهَ نَارُ

يمكن به الجمع بين الروايتين، ويكون النزاع بينهما تعاوضًا ظاهريًا. فقد ذهب

بعض النحاة (٨) إلى أن هذه الياة في (َبِئِكَ) ليست لام الفعل التي يجب

حذفها للجزم، بل لام الفعل قد حذف فعلاً للجزم فصارت العبارة (َبِئِكَ)

بغير باء، ثم أنشئت كسرة أثناء فشاع عن إشاعها إليه أخرى غير اللم. وكثيرًا

ما يلذا الشعراء إلى إشاع الحركة فينشأ عن ذلك الإشاع حرف علة من

جنس الحركة. ومن هنا الشاهد قول رُؤيَةَ بَن العجَاج (٧).

١١٦٠,

١١٦٠,

١١٦٠,

١١٦٠,

١١٦٠,

١٠٨٥, ١٠٨٦.

١٠٨٦,

١٠٨٦,

١٠٨٦,

١٠٨٦,
إذا الغُجُوز غَصَبًة فَطَلَقْ، ولا تَرَضَىٰها ولا تَمَلِّك
بائتا حَرف العَلَةُ في قوله (ولا ترضها) مع أن الفعل مجزوم بـ (لا)
الناة. وذكر فيه ابن جَنْى رواية أخرى قال: (على أن بعضهم قد رواه على
وجه الأحرف: ولا ترضها ولا تمثل). ويمكن الجمع بين الروائيين على نحو
ما فعل بالشاهد السابق، وقد تختلف روايتنا البيت والشاهد في كثي الروائيين
واحده كما هو الحال في بيت الأعشى الذي رواه سيبويه.(3)
في الفُتْة كَسْبُهُ، أَهْنَىْ قَدْ عَلِمْنَا أن هَالِكَ كُلْ مِنْ يَحْقِى وَيَنْتَجُهُ
وروى عُجَرَة.(3)

أَنْ لَيْسَ يَنْتَجَعُ عَنْ ذِي الْحَيَّةِ الْحِيْلٍ
فعلى الرواية الأولى تكون (أن) مخففة من التقبل، وسماها ضمير شاء
مذكور، (والهالك) خبر مقدمة، (وكل) مبدأ مؤخر، والجملة في محل رفع خبر
(أن) المخففة من التقبل. قال السرياني: والشاهد في كثي الروائيين واحد، وهو
إصرار الهاء في (أن) المخففة من التقبل، وتقديره: أنه هالك في الرواية الأولى.
وتقديره في الرواية الثانية: أنه ليس يدفع.(1) وزعم السرياني أن العجر في
الرواية الأول مصنوع، والصحيح هو على الرواية الثانية. وعقب على ذلك
ابن المستوف قال: والذي ذكره السرياني صحيح، ولا شك أن النحوين غيره

١٩٧٩ م. بيروت، دار الآفاق الجديدة. وانظر: سر صناعة الإغراب: ٧٨، وانظر
كالمثل: خزانة الأدب: ٣٣٣/٣٣٤، ٥٣٤.
(١) سر صناعة الإغراب: ٧٩/١.
(٢) الكتاب: ١٣٧/٢.
(٣) الأعشى، ميمون بن فيس. ديوان الأعشى. ص: ٤٥. تحقّق: رودلف. طبع ١٩٢٧. فيما
(٤) خزانة الأدب: ٥٤٧/٣.
ليقع الاسم بعد (أن) المخففة مرفوعاً (1) في قول السيرافي وابن المستوفى نظرًا لأن الرواية الأولى رواها سيويه عن شيخه اللطيف، وهو من هو في الرواية، ونعه ضيجه يونس بن حبيب بالصق فيما يقوله ويرويه (2). وقال أبو عمر الجرحمي عن كتاب سيويه: "وقد خرج كتاب سيويه إلى الناس والعلماء كثير، والعلماء بالعلم وقذبه أكيد، ونظر فيه وفحص فما طعن أحد من المتقدمين ولا أدعى أنه آتي بشع مكر" (3). فهذه الناقة فيما يرويه سيويه، وعدم الطعن في كتابه تجلب تردد في قبول ما قالت السيرافي وابن المستوفى عن روايته الأولى التي أوردها سيويه في كتابه.

وقد تختلف روايتنا البيت، وتنطلق موضع الشاهد فيهما، ولكن يمكن الجمع بينهما من حيث المعنى، أي أن المعنى لا تختلف باختلاف موضع الاستشهاد ومن ذلك قول أبي النجم الطلبي (4):

"قد أصبحت أم الجيل تدعى على ذي بره كله لم أصبحتبعد".

فقال روؤي سيويه (كله) بالرفع والنصب (5). وهذا الشاهد يدخل في باب الاستغلال، وقد ضعف سيويه رواية الرفع لكون الفشير العائدة على المبتدأ (كله) محذوفاً من جملة الخبر (لم أصبح) (6) خلافاً للكلامى والقراء (7) والصحيح.

(1) المرجع السابق: 547/3.
(2) المرجع السابق: 180/1.
(3) خزانة الأدب: 179/1.
(5) الكتب: 85.
(6) المرجع السابق: 885/1.
(7) خزانة الأدب: 173/1.

---
جواهر بقلعة لورده في الموتامور من قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿وَكَلِّمَنَّهُ اللَّهُ ﰲُبَرَّ وَعَدَّ اللَّهُ ﰲُهُمَا يُعَزِّي ﰲُهُمَا﴾ (1) برفع (كل) (2). وأما رواية النصب في (كله) عند سيبويه فهي أقوى؛ ﴿أَيْنَ النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك وإظهار الماء﴾. وكأنه قال: ﴿كله غير مصنوع﴾ (3) ومع أن الروايتين اختلفتا في الإعراب إلا أنها تساوتنا في المعنى.

وقد ما أدركه تقي الدين السبكي من قول سبويه: ﴿وكانه قال: كله غير مصنوع﴾، يقول السبكي: ﴿لا فرق بين الرفع والنصب في قول سبويه أن المعنى كله غير مصنوع، وهذا يقضي أن النصب أيضًا يفيد العموم، وأنه لم يصح شيء منه لما تقرر من دلالة العموم. وقد تأملت ذلك فوجدت قول سبويه أصح من قول البيانين، وأن المعنى حضره وغاب عنهم؛ لأن أن بدأ في اللفظ بكل ومعناه كل فرانك عاملها المناخ في معنى الخبر، لأن السامع إذا سمع المعقول تشوّق إلى عامله كما ينثني سباع المبهما إلى الحبر، ويتم الكلام فكان ﴿كله لمس أصحى) موضعًا ومنصوبًا سواء في المعنى وإن اختلافا في الإعراب﴾ (4).

ولعلنا نخلص مما سبق قوله إلى أن الاختلاف الظاهر بين روايات البيت في موضع الشاهد هو ما يمكن الجمع بينهما إذا عن طريق الصناعة النحوية، وإن عن طريق المعنى.

---

(1) سورة الحديد، آية: 10.
(2) ابن الجزري: محمد بن محمد. التفسير في القراءات العشر: 384/2. تصحيح: علي محمد المختار، بروت، دار الكتب العلمية.
(3) الكتب: 85/1.
(4) غزالة الأدب: 174/1.
ثانياً: الاختلاف الحقيقي:

وهو أن تعارض روائي البيت أو روايته على وجه لا يمكن الجمع بينهما أو بينهما. وهذا النوع من الاختلاف في الرواية هو الأغلب في الشواهد الشعرية المختلف فيها، وكما هو الحال في مختلف الحديث النبوي الشريف فإن طائفة منه لا يمكن الجمع بينهما فيصار حينئذ إلى الترجيح أو النص (1)، وتوسط بعضهم فحص مختلف الحديث على ما يدفع التعارض فيه بالتوافق (الجمع) أو الترجيح (2). وهذا التعارض الحقيقي بين روائي البيت أو روايته، الذي يصار فيه إلى الترجيح قد أدركه اللغويون يقول ابن الأباري: (أعلمه أنه إذا تعارض تنقلان أحد بارجحهما) (3)، وكذلك نقل السبوعي عنه في كتابه (الاقترح) (4) ومنه ابن الأباري، بقوله: (وذلك مثل أن يستدل الكوفي على النص بـ(3) إذا كانت بمغنى (كما) يقول الشاعر:

(3) امستع خديونا كمما يوما تحملت عن فهير غيب إذا ما سأل سالاً.

فقول له المتعرض: الروؤاوا اتفقوا على أن الرواية (كما يوما تحملت) بالرفع ولم يرو أحد بالنصب غير المفصل بن سلعة، ومن رواه بالرفع أعظم منه واحتفاظ وأكثر، فكان الأخذ برواية من روى الرفع أول من الأخذ برواية من روي النص (5) فأنثى ترى أن روائي البيت متعارضان لا يمكن الجمع أو التوفيق بينهما، لذلك عند اللغوي إلى الترجيح بينهما.

(1) التفشي، والإيضاح، شرح مقدمات ابن الصلاح. ص: 285 – 286.
(2) ندريب الراوي في شرح نقوش النواوي. ص: 196/2.
(3) لمع الأذلة. ص: 136.
(4) الاقترح في علم أسول النحو. ص: 184.
إخلاء الرواية في الشهاد النحوٍ الفقيهٍ - د. م. ن. م. ظلبي

وهناك مثل آخر: ذهب الكوفيون إلى أن (أن) الناصية للفعل المضارع

تعدل مبدوًة في غير المواضع المعروفة، وسندلوا بيلة طرفة (بن العبد).

(1) أنَّيَّهَا الْلَّاتِي أَحْضَرْتُ الْوَغْيِ

وَأَنَّ أَشْهُدُ الْمَلَائِمَ هُذِهْ أَنْ أَلْتُ مَخْلِدِي

بنصب (أحضرة). واستدلوا على صحة ذلك بأنه عطف على قوله: (وأن

أشهد)، فدل على أنه نصب مع الحذف. ومنع البصريون ذلك، وذهبوا إلى أن

عوامل الأفعال ضعيفة لا تعمل مع الحذف، وإذا حذفت ارتفع الفعل، وقالوا

رواية البيت عندنا إذا هو الرفع، فقال سيبويه أصله (أن أحضر) فلما حذفت

(أن) ارتفع الفعل (2) ففي هذه الحال لا يمكن الجمع بين الروائيين ولا بد من

إسقاط إحداهما من خلال الترجيح.

إن اختلاف الرواية في الشهاد الشعري في تراثنا النحوي حقيقة واقعة،

والذي نأخذ النحاة حياً مسلكاً علمياً واضحاً والو التوقيف بين الروايات

المختلفة بالجمع إن أمكن فإن تضرح جزء إلى الترجيح، وهذا المسلك العلمي لا

يختلف كثيراً عن مسلك علماء الحديث حياً مختلف الحديث، وقد مر بها ذلك.

(1) إن علم الحديث إذا تصاد الحديدان بحيث لا يمكن الجمع بينما يلجأ إلى

القول بالنسخ، فيظهر كون أحدهما ناسحاً والآخر مسنوخاً، فيعمل بالناسخ

وبينك المنسوخ إذا لم تقم دلالة على أي منهما الناسخ والمسنوخ، يفرغ إلى

الرجيح. ولما كان النسخ غير وارد في الشهاد النحوي أسقط النحاة هذا

المسلك عند اختلاف الروايات، واقصرنا على مسلكي الجمع والترجيح عند

(2) خزانة الأدب: 57/ 1 - 58 - 58 - 332
تعارض روايتي البيت أو رواياته.

أسباب اختلاف الرواية:

ليس مخاللاً للذوق أن الرواة كانوا يختلفون في رواية بعض الألفاظ عند روايتهم للأبيات المشهود محاكمة قواعد اللغة، يقول الإمام السيوطي: "كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، وربما يكون الشاهد في بعض دون بعض". وقد وقع هذا الاختلاف في رواية البيت عند النحاة الأولى أمثال سيبويه وغيره، يقول ابن السرايدي في ذلك: "وأعلمن أن اختلاف الاستناد إذا وقع في مثل ذاك الموضع لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى الاضطباب سيبويه. وإذا الرواية تختلف في الاستناد ويسمى سيبويه يندد على بعض الروايات التي فيها حجة فيشبهه على ما سمعه، وبرويه راو آخر على وجه آخر لا حجة فيه". ومثال ذلك: استشهاد سيبويه في باب اسم الفاعل بقول المرأاز الأدبي:

أنا ابن النكَّار الأَلْبَكَرُيُّ بَشْرٍ على اللَّغْزِ أَطْسَبُ تَرْفَعُ وَفُوَعًا

يجري (بشراً) كان الشاعر قال: أنا ابن النكَّار بشر. قال سيبويه: "معناه من برويه عن العرب، وأجري (بشراً) على جوهره الجروح، لأنه جعله بمثله ما يكف منه التدوين". أي أن الشاهد فيه أن الشاعر أضاف (النكار) إلى (البكري) على حد: الضباب الرجل. تشبيهاً بالحسن الوجه، وخفض (بشراً) على بنان قديم (البكري)، وأجراه عليه جرى الصفة على الموصوف، وقد

(1) الاقتراف في علم أصول النحو، ص: 76.
(2) ابن السرايدي، يوسف بن الحسن. شرح أبيات سيبويه: 96/2. تحقيق: محمد علي الريح.
(3) الكاتب: 182/1.
(4) ابن بشر، محمد بن علي. شرح المفصل: 73/3. بيروت - عالم الكتب.
إنكر المُبردُ جواز الجز في (بشر) عطبه بيان كان أو بدلاً وكان بيشد البيت:

أَنَّ الْابْنِ الْأَكْبَرِْ يَبْسِحُ عَلَيْهِ الْمَيْتِ الْمَيْتِ وَرَكْبَةً وَقَوْفَةً

بنصب (بشراً) حملاً على محل (الاكبري).\(^1\)

وكان النحاة في الغالب يعانون الروايات المختلفة لبيت المستشهد به روایات صحيحة، ولم يجعلوا هذا الاختلاف في الرواية مدخلاً للطعن في صحة الرواية، وعدل الاستشهاد بالبيت. كما أنه لم نعلم في الغالب أحداً منهم يدعى الوضع في البيت بسبب تعدد روایاته ونفي الصحة عنه. وقد ألمح ابن السرياني إلى شيء من ذلك، قال: «والروايات المخالفة إنما أخذها من أفواه العرب الذين يفظون الأشعار، فإن العربي الذي غفر الشعر ونشده على وجه دون وجه حجة ولو كان الشعر له، لكن يصح به. ألا ترى أن الخطابة راوية زهر وكثيرًا راوية جميل والراوي والمروي عنه كلاهما حجة»\(^2\)، وفي الموضوع ذاته يقول عبد القادر البغدادي عند حديثه عن شواهد سيبويه: «وأما رواي البيت الواحد من أبيه أو غيرها على وجه مختلفة، ربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها، ولا ضر في ذلك لأن العرب كان بعضهم يندعه شعره للأخر فروبه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها. وبسبب تكرر الروايات في بعض الآبات، فلا يوجب ذلك قدحاً فيه، ولا غبًا منه»\(^3\).

وهو الأمر يدعونا إلى التوأم الحذر من الأخذ بالآخرين الذين يلقيها البصريون والكوفيون على بعضهم بعضًا، لأن دفعها النصب للمذهب وقد ألمح إلي هذا ابن جنر، قال: «إذا قلت: إنا نحن علماء هذا الشأن من البلدان،

\(^1\) المرجع السابق: 73/3 والنظر: حرارة الآداب: 93/2.

\(^2\) شرح أبيات سيبويه: 97/2 لابن السرياني.

\(^3\) حرارة الآداب: 17/1.
والمحليين وله في المصريين كثرا ما يهجى بعضهم بعضًا، ولا يترك له في ذلك سماه ولا أرضًا (1)، ولعلنا نجد مصداق ذلك في وصف أبي حاتم السكناني وهو بصري من الرواة الكوفيين، يقول: "إذا فسرت حروف القرآن المخلوف فيها، أو حكبت عن العرب شيناً فإنا أحكيه عن اللقان عليهم، مثل أبي زيد والأشعري وابن عبده وبوين وثقات من فصحاء الأعراب وحَمزة العلم. ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمدي والأموي والفارسي والخوهم، وأعود يالله من شرهم" (2). ولا يعني هذا أن هدر أفواههم بل يجب أن نحققها ونبحث عن جانب الحق فيها، وهذا الجانب ينتمي في الفهرس الذي يسعى به الراوي من الصدق والثقة فيما يقوله وبرويه، وفي كتاب (الخصائص) لابن جني (باب في صدق النقلة وثقة الرواة والحملة) (3)، وتق في عدّة من علماء اللغة منهم أبو عمرو بن العلاء والأشعري وابن زياد، وابن عبده، وأبو حاتم، والكسائي، وسيويه، وأبو العباس أحمد بن يحيى، وأبو علي الفارسي. وفي هذا المجال يقول ابن جني في صفعة من نقل عن سيويه: «وحنينا من هذا حديث سيويه، وقد حطبه كتبنا، وهو ألف ورقة - علماء مبكرًا، ووضعاً متوازناً لا يسمع وبرى، بلما تشد إليه حكايته، أو توصل به رواية إلا أن ناذر الفرد الذي لا حفل به ولا قدر. فلولا خفظ من ينه، ولزومه طريق ما يعيبه، لكثرت الحكايات عنه، ونطفت أسبابها به، لكن أخذ كل إنسان منهم إلى عضلته، وآثر جلاب لقته، وحي جانيه من صدقه وأمانته" (4). وله في المسلك العلمي لهؤلاء النحاة ما

(1) الأخصائ: 3/216.
(2) أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، مراث البحرين، ص: 98. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم الفاشر - مطبعة مصورة.
(3) الأخصائ: 3/209 - 213.
(4) المرجع السابق: 3/213.
ينظم على صدق ما ورواه أو يكذبه أو يقلبه أو ينحاز عن أشعار العرب وغيرها،
فهؤم يصفرون ما ورواه بعبارات مثل (حذتي النقية) ( وأنشدي الجليل)
( وأنشدي أعراقي فضحي) ( حذتي من لا أفقي) ( حذتي من أنثى) (أخوني
البقاء)... لاح كما أُهم لم يتحجو بشعر أو نبر لا يعرف قانله معرفة أن يكون لمولد
أو من لا يوقع بفصاحته... وهذا المسالك العلمي منهم - رحمهم الله - يغنى
الشلك عما قد دفعه وأصوله من علوم اللغة، ولكن في الوقت نفسه تساهل عن
الأسباب التي أدت إلى اختلاف الرواية في البيت الواحد؟ ولعلنا بعد المراجعة
والبحث تجليل الأسباب في الآتي:

أولاً: اختلاف رواة الشعر:
تناقل العرب الشعر منذ العصر الجاهلي حتى بداية التنوير في القرن الثاني
الهجري عن طريق الرواية الشفوية، فحفظ منه ما حفظ، وضاع منه شيء كثير،
يقول ابن سلام عن رواية الشعر: (فجاء الإسلام، فتشاغلنا عنه العرب،
وتشاغلنا بجهاد وغزو فارس والروم، ولما عن الشعر وأمواه، فلما كثر
الإسلام، وجاءت الفتحات، وأطفأت العرب بالأمصار، رجعوا رواية الشعر).
وقد توافر للشعر خصائص الوزن واللفظية مما يجعل حفظه سهلاً على روائه
والهمينين به، ونهاك من الوراث ما يدفع العرب إلى حفظ الشعر وإنشاده،
ذكر منها ابن قيس: (جودة اللفظ والمي، والإصابة في التشبيه، وخففة الروى.

(1) الاقتراف في علم أصول النحو، ص: 26، ونظير خزانة الأدب: 179.
(2) الجمعي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء: 2/2. تحقيق: محمود محمد شاكر.
(3) ابن قيس: أبو محمد عبد الله بن مسلم. الشعر والشعراء: 98/1. تحقيق: أحمد محمد
شاكر، ط.3، 1976م.
وقد يختار ويحفظ؛ لأن قائله لم يقل غيره، أو لأن شعره قليل عزير. وقد يحفظ؛ لأنه غريب في معناه، وقد يحفظ ليل قائله.

والباحث المستقرئ لكتب التراز التي غنت بالأدب الجاهلي وأدب صدر الإسلام يظهر بثلاث طبقات من رواة الشعر، وهي:

أ- الشعراء الرواية.

وهم الذين يقولون شاعرًا يجيءه، فهو شاعرهم، أو يجمعون إلى شعرهم شعر غيرهم من غير ملازمتهم، وهم الشعراء الخنازير. يقول عبد القادر البعدادي: الشعراء أربعة ذكر منهم: الشاعر الخنيذ، وهو الذي يجمع إلى جيد شعره رواية الجيد من شعر غيره (١)، ومن هؤلاء أعني قيس كان راوية خاله المسبح بن علّس (٢)، وزهير بن أبي سُلْمَيْن كان راوية لزوج أمه أوس بن خجر (٣)، ولطفيل الغزوي (٤)، وخلاله بن النعاس بن الغزي (٥). وغيرهم كثير.

ب- رواة الشعراء.

وهؤلاء لم يكونوا شعراء، بل هم أفراد اعتنوا بشاعر أو بشعراء معينين، حفظوا عنهم أشعارهم وأخبارهم. ولم نذكروا كتب التراز إلا بالتزوير البسيط من أشعار هؤلاء الرواية. ومن هؤلاء الرواة الشيربي، فقد كان راويًا لشاعر أمية بن أبي الصليب، فقد أنشد النبي ﷺ من شعر أمية مانه فأفاد (٦).

١. خزانة الأدب: ٢٦٩/١.
٢. الشعر والشعراء: ١٦٠/١.
٣. المرجع السالب: ١٤٣٣.
٤. البيروت: دار المعرفة.
٥. الأدب والفن، أحمد بن الحسن: ٣١٣/١٠.
٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، المزهر في علوم اللغة: ٣/٢٠٠٩. تحقيق: محمد
كانت عائشة - رضي الله عنها - تخاف بعض شعر لبيد - وتربوة - وبدخل في هذه الطقية أبناء الشاعر، وكذلك أقارب المدحج - رواية.  

ومهم طائفة من أبناء القبيلة تخاف شعر شعراها وتربويه؛ لأنه سجل مآثرها، ورسم ردد أبناء القبيلة القصيدة الواحدة بعدًا من الزمن عرابة ها، كما صنع يو نغل في معلقة فارسه وشعارهم عمرو بن كنونوم، التي مطلعها: (1)

أما في بضمنه فاصبح وئلاً، نقي خشَّوا الأذى.

ومما يدل على وجود هذه الطقية من الرواة ما نجدوه في بعض كتب النرواث ككتاب (الألماني) لأبي علي القلقي من قول الرواي في سلسلة سدته: (عن أشياخ من علماء قضاعة) (2) وعن أشياخ من بني الحارث بن كعب) (3) (حداثي غير واحد من هوازن) (4) (حداثي جامعة من بني تميم عن آبائهم عن أجدادهم) (5). وتشير مثل هذه الصيغ الجماعية في سلسلة الإسناد في معظم كتب النرواث، مثل: كتاب (الممرون والوصايا) لأبي حاتم السجستاني وغيره.

فعن طريق هؤلاء الرواة كانت القصيدة تتقلن من مكان إلى مكان، ومن حاد المولى بك زم.poll. طبع 1986 م. بيروت - الملكية المصرية.

(1) ابن عبد الرحمن أحمد بن محمد العبد الفريد: 141/6 شرح، ووضط أحمد أمين وزميله.

(2) طبع 1361 1945 م. بيروت - دار الكتب العربي.

(3) طبع 1386 1966 م. النادي العربي الثقافي - حيدر.

(4) طبع 1416 1962 م. النادي العربي الثقافي - حيدر.

(5) الكافي، أبو علي إسماعيل القاسم، الألماني: 126/1. بيروت - دار الكتب العربي.

(6) المرجع السابق: 326/3 لأبي علي القلبي.

(7) ذيل الألماني والوصايا لأبي علي القلبي. ص: 50، 72. 338 -
قبيلة إلى أخرى، ومن حي إلى آخر، ومن عصر إلى عصر. والقصيدة في أثناء مسيرها يحدث فيها نقص في عدد أبياتها. وكذلك اختلاف في بعض كلماتها. ومرد ذلك إلى أن الراوي أو ناقل القصيدة أو منشدها يعتمد على ذاكارته وعلى ملكة الحفظ لديه فلم تشمل القصيدة من البديل والغريب. وقد يكون الراوي أو الناقل من غير قبيلة الشاعر فيندخ القصيدة حسب هجمه وأدائاته اللغوي الذي فطره الله عليه يقول ابن هشام:
«ف quella كانت العرب يشدد بعضهم شعر بعض وكل يتملك على مقتضى سجته التي فطر عليها»، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات.1 فالأختلاف في النظم البيت المستشهد به إذا وقع فبالعربية النظم الرواة عليهم لا يفعل روأة اللغة. وهذا ما صرح به ابن السكري يقول: «وقالوا المختلقوه إذا أخذوا من أفواه العرب الذين يحظون الأشعار لأن العربي الذي غير الشعر وانشده على وجه دون وجه قوله حجة ولو كان الشعر له، لكان يحج به»2، فالنغم في الإنشاد واقعي من جهتهم. ولنتوكيد ذلك نسق المثال التالي: تقرر في لغة العرب أن الاستماع المقطوع يجوز في المستند الابتداع على البدية في لغتهم، أو النصب على الاستماع في لغة الحجازيين وغيرهم.3 وعلى النصب جاء قول النابغة4:

وقَضِّتْ فيِّهَا أَصِبَالًا أَصِبَالًا عِبَّاتٌ جَوَاوًا وَما بِالرَّمْعِ مِنْ أَحْمَدٍ

(1) الاقتراح في علم أصول النحو. ص: 177. انظر: حزيمة الأدب: 32/1.
(2) شرح أبيات سويقية: 2/96/2. لدى السكري.
(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/261.

- ٣٣٩ -
إلى الأؤْرَئِيَّة لأَمْ يَأْتِيَهاُ وَالْخُوَمُ كَالْخَوُمُ بِالْمَنْظُوْرِ السَّيِّدِ، قال الأأَعْلَمُ: (الشَّاهِدُ فِي قُوَّلِهِ: إِلَّا الأَؤْرَئِيَّة لأَمْ يَأْتِيَهاُ وَالْخُوَمُ كَالْخَوُمُ بِالْمَنْظُوْرِ السَّيِّدِ) (1) وَما يُوَكَّلُ أن النَّصِبُ لَغَة لَنَبِيّ قُوَّلَهُ: حَلَفَتْ بِهِمْ غَيْرّ ذَيَّ مَنْذَوَيْهِ وَلََأَ عَلَمُ إِلَّا حَسَنُ ٓنَّ بِصَاحِبِ بنصب (حسن) على الاستعفاء المنقطع (2) أَما رواية الرفع في (أؤرئيَّة) فهي لجَهَة تَجِيَم يَقُولُ سَيِّبُهْ: أَنْشَدَت بِهِمْ قُوَّلُ النَّابِيّ بِرَفَعٍ (أؤرئيَّة) على البَلِدِ من الْمُعْطَى (3) وقال عِنـى أيضًا: (وَهُمُ يَنـشُدُونَ بَيْتٍ بِنِّ أَبِيهمْ التَّعْلِيَ رَفـعَ) (4)

(5) ليس بـبـيـن زـين قبيـس عـبـات غـيـر طـغـن الكـلَي وضـرب الـرـقاب

وهذا يعني أن ما إذا أنشدو شعر غيرهم أنشدوه على سجيهم ومقتضى لجهم الذي فطروا عليها.

ثانياً: إصلاح أخطاء الشعراء:

لعل هذا العيان بدفعنا إلى طرح السؤال الآتي، هل يخطئ شعراء عصر

الاحتجاج؟ لعلنا نقوم بين يدي الإجابة عن هذا السؤال قول الأصمسي:

(6) قرأت على خلف شعر جرب، فلما بلغت قوله: (1)

(1) خزازة الأدب: 126/2.
(2) الدبوان. ص: 41. الرواية فيه رفع (حسن).
(3) كتاب سبيوة: 2/322.
(4) المرجع السابق: 2/220 - 321.
(5) المرجع السابق: 2/323.
(6) ابن الخططي، جرب، بن عطية. شرح ديوان حرب. ص: 523، 534، شرح:

ناش الدين شنقيط. طبع 1413-1493، بيروت - دار الكتاب العربي.

340 -
قلت: كيف كان يجب أن يقول؟
قال: الأجود له لو قال:

فيَّالَك بَوْمَةٌ خَشِيَّةٌ فَلِ شَرِّهِ فَيَثْبَ وَاِسْتَيْهُ وَقَضَرَ عَادَلَهُ
فأرى هكذا: فقد كانت الرواية قدّمًا تصلح من أشعار العلماء. فقلت
وَاللَّهُ لَا أَرْوِيهُ بِهِ ذِي هَٰذَا إِلَّا هَكَذا١٠. وهذه الرواية تدل على أن هناك خطأ وقع
في أحد أبيات قصيدة جرب، ثم عدل هذا الخطأ، وروى البيت المعدل ثم هناك
حكم مفاده أن الرواية بعدون أخطاء الشعراء الذين يروون عنهم. ولكن هل
ينطون في المعنى فقط أو في اللغة فقط أو فيهما معاً؟ نقول فيما معاً. أما من
حيث المعنى تورطة الأسمعي السابق دليل عليه، وكذلك ما ذكره المرباني في
(الموشح) من مأخد علي الشعراء الجاهليين والإسلاميين دليل آخر على وقوف
ذلك منهم. أما من حيث اللغة سواء في بيئة الكلمة أو في الإعراب فهي مسألة
اختلاف اللغويون فيها، وتتولاهما من خلال حديثهم عن الضرورات الشعرية،
فذهب جمهور النحاة للأن عرب عصور الاحتراج لا يخطون في استعجالهم اللغة;
لأتم يبحثونا سلبًا وهي مناحة لهم من الوقوف في الحط، وأي خروج في
استعجال اللغوي في الشعر إذا هو ضرورة أضطرهم إليها إقامة الوزن والتغافة

١٠ المربياني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسي. الموشح، ص ص: ١٧١ - ١٧٢.
تحقيق: علي محمد المهاوي. القاهرة - دار الفكر العربي.
- ٣٤١ -
إجحاف الرياحُ في التأهيل النحوى المثيريٍّ - د. م. ر. يُن مُتْمَّنُّى الطايعانُ

لَيِسَ هَمَّ مُدوحةٌ هُمٌّ، وَهذِهِ الْمَثْرَةِ دَفعت كثْرَا مِنْهُم إِلَى الْكَلِفَ فِي الْآوْلِ،
وَالْمَخْرَجُ لَهُذَا الْضَّرُورَاتِ، مِنْ ذلِكَ بِبَعْضِ الْفِرْدَقِ الشَّهْرِ (٣)؛
وَفَعْلُ وَزَمَّاءٍ يَبْنِيُّ مُرْوَاءٌ لَمْ يُدْعِي مِنْ الآلَّا إِلَّا مُسْحَّنَا وَمِجْلَفًا
يَرْفَعُ (مُجْلِفٌ) فَخُطَابُ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ أبِي إِسْحَاقَ الحَضْرِمِيٍّ لِلْآخِرِ رَفْعُ مِجْلِفًا
وَذَلِكَ الْعَسْنَاءُ عَلَى (مُسْحَّنًا) الْمَضْمُومُ، فَنُفِدَ ابْنُ الآلاِي يَكْنِف
لِلْمَخْرَجِ رَفْعَ (مُجْلِفٍ) عَلَى الْإِسْتِسْعَافِ كَانَهُ قَالَ: وَمِجْلِف كَذَا لَكّ (٤)، يَقُولُ ابْنُ
قَبِيهِ (كَفَّرُ أَخَرُ الْبَيْتِ ضَرْوَةً، وَأَتَّعَبُ أَهْلُ اللَّهِ مُعَلِّمَة فَقَالَوا
وَأَكَمَّرُوا، وَلَمْ يَتَأْوَىَ فِيهِ بَشْرٍ بَرْضٍ)٥، أَمْ أَفْرِقُ الْآخِرُ وَهُمْ قَلْةُ مِن
الْأَعْلَوْنِ - فَنْظَرِ إِلَى أَنَّهُذَا الْضَّرُورَاتِ الشَّعْرَيَّةَ أَحْتَمَلَ لَعْوَةٌ وُقُعُ فِيَهَا الشَّعْرَاء
غَيْرُ شَاعِرٍ بِهَا، يَدْفِعُهُ إِلَى ذلِكَ المَحْفَظَةِ عَلَى إِقْاَمَةِ الْوَزْرِ وَسَلَامَةِ الْقَلْبِ.
وَمَنِ هذَا الْأَفْرِقُ أَبَّ هَلَالُ العَسْكَرِيٍّ (٦)، ذَكَرَهُ قَالَ إِلَى عَبْدُ العَزِيزِ
الْجَرْجَيْنِ (٧)، ابْنُ يَازِرُ، يَقُولُ: أَشْهَرُاءُ أَمْرَاءُ الكَلَامِ يَقْصُرُونَ المُمْدُودٍ، وَلا
يَمْعَدُونَ الْمَقْصُورَ، وَيَقْدِمُونَ وَيُؤْخُرُونَ، يَوْمَينِ وَيُشِّرُونَ، يَقْسِمُونَ، وَيَعْبُرُونَ،
(١) الْقَامِشَةُ فِي عَلَمِ أَصْبُحِ النَّحْوِ ص. ٤٣، وَالْأَرْبَاطُ: حَرَابَةُ الْأَدْبِ: ١٥/١.
(٢) الْفِرْدَقُ، مُحَمَّدُ بْنُ غَلِبُ. دُبْرُ الْفِرْدَقُ ص. ٣٨٦، شُرْعَةُ وَضْطَهُ وَقَدْمُ لهُ: عَلِي
قَرعُ. دَارُ الْكَتَّابِ الْعَلَمِيِّ، الْبَرْوَةُ - الْبَرْوَةُ.
(٣) الأَمْامُيَّةُ، أَبُّ الْمَرْكَازِ عَبدُ الرَّجُمُ بْنُ نَعْمَةُ الْإِصْصَافِ فِي مَسَائِلِ الْخَلَافِ: ١٨٨/١ -
١٨٩/١، الْبَرْوَةُ - دَارُ الْفَكْرِ.
(٤) السَّمْعُ وَالْشَّعْرَاءُ: ٩٤/١١.
(٥) العَسْكَرِيَّ، أَبُو هَلَالٍ - الْحَسَنُ بْنُ عَبْدُ اللَّهِ سِنَالُ. كِتَابُ الصَّناعِيَّاتُ، ص. ١٥٠.
(٦) الْجَرْجَيْنِ، عَلِيَّ بْنُ عَبدَ العَزِيزِ. الْوَسَاطَةُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَخَصْوَمِهِ، ص. ٤-١٠. تَقْهِيقَ;
(٧) محمدٌ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ وَزِمْهِ، مطَعَّبَ عَبْسَيْنُ الْمِلْيِ الحَلِيمِ،
٣٤٥
ويستعرون. أما للنح في إغراق، أو إزالة كلمة عن فعل صواب فليس لهم ذلك. ولا معنى لقوله: إن للمشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره ما لا يجوز.
ولا معنى لقوله من قال:
"أما يُتيّشُكَ والأَلْيَاءٌ تُنَسَّى"
وهذا إن صح (......) فكله غلط وخطأ. وما جعل الله الشعراء معمولين يُوقَّون الخطأ والغطاء، فما صح من شعريهم نفسه ولكن، وما أشبه العربية وأصوها فمردود. بل للشاعر إذا لم يطرد له الذي يريده في وذن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطأً واحترامًا وإبداعًا، بعد ألا يكون فيما يأتي محظٍ أو لاحقًا(1). وعلى هذا يرى ابن فارس أن ارتكاب الضرورة بحجة إقامة الوزن والذاتية قول غير دقيق؛ لأنه يمكن الشاعر أن يأتي بما يقوم مقام الضرورة بالحذف والغير بيده في ذلك سعة العربية في المفردات والأساليب.
إن الفنانين يخلو شعراً عصور الاحتجاج من الوقف في الخطأ اللغوي. دفعهم هذا الاعتقاد إلى التكلفة والكرامة في التأويل والنجاح، بل إن الأمر دفعهم إلى إصلاح الأخطاء تغيير الرواية، فمتى بيت الفردق:
"وَعَضْ زُمَنًا يَابَنُ مَرْوَانَ لَمْ يُبْدِعْ مِن أَمَالٍ إِلَّا مَسْتَجِبًا وَمَجْلِبًا".
"قبل للقراءة: إن بعض الرواة يقول:
"ما به من الالم إلا مسئتها ومجمله".
قال ليس هذا بشيء (2)، وعن تغيير الرواية فقد جاء في كتاب والنادر.

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد السباحي في فقه اللغة ومن سن العرب في كلها عسرة، ص: 275.
(2) الفراء، أبو زكريا بن بن زياد. معاني القرآن، 3/ 182، ط 3، 1980، بيروت - عالم الكتب.
إحيلوك الرواية في الشهيد الحكيم البخاري - موسى بن مصطفى الميسان

في اللغة (أبو زيد الأنصاري، قوله: "وهذة أشياء ربما خطر بالناحي أنها تجوز على بعد في القياس، فرما غير الرواية" (1) وعند تغيير الرواية أيضاً يقول أحمد بن محمد بن ولاد: "إن الرواية عن المرزوق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها وترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشعراء وختالها ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد" (2)، وناخذ على ذلك مثالاً: ذهب الكوفون وبعض البصريين إلى ترك صرف المصرف بشريط العلمية وحدها في الضرورة؛ لأنها سيب قوي. واحتجوا بقول عباس بن هروداس (3).

وأما كان حسن ولأ حساب، يتعقان مرادس في مجتمعٍ يمنع (مرادس) من الصرف، ولم تدرك هذه الرواية للمصدر فغير الرواية بقوله:

يدفعان شيخي في مجتمع بالبيت بذكر مرادس ثابت ينقل العدل عن العدل في صحيح البخاري وغيره، وذكر (شيخي) لا يعرف له سند صحيح، ولا سيب ينفيه من النسوية فكيف من الترجيح (4)؟ وكان تغيير المصدر للروايات التي لم تعجب صفة عمهما ببعض النحاة.

(1) الأنصاري، أبو زيد محمد بن أيوب. النوادر في اللغة. ص: 204. نصحيح: محمد الحوري الشرنوبي. بيروت، دار الكتاب العربي.
(2) درار الأدب: 3 / 131.
(3) السلمي، عباس بن هروداس. النبأ. ص: 112. تحقيق: محمد الخويز. طبع 1412 هـ.

- 344 –
أملان ابن جراح (1)، وعلي بن حرة قال عنهم: »ٌروى المحرور بيت أمرئ القيس:
فَأَلَّهُمْ أَسْقَفْهُمْ غَيْرُ مُسْتَخْبِيطٍ إِنَّمَا مِنِ اللَّهِ وَأَنْفَقَلْ.
ولَمْ يَقُلَ امْرِؤُ الَّيْسِيَّرُ إِلَّا: فَالَّحُومُ أَشْرَبْ (2)، وَهُوَ مَنْ أَشْتَرِبْ بِهِ مِنْ تَعْبُرِه
لِرَوَايَةٍ (3) أي أن امَرَئُ الَّيْسِيَّرُ حَذَفَ فَضْةً المَبَاءِ فِي (أَشْرَبْ) لِلْبَضْرَةِ، يَقُولُ
سيويفه: »وَقَدْ يَسْكُنُ بِهِمْ فِي الْشَّرْهِ؛ وَذَلِكَ فَوْلِ الشَّاعِرِ امْرِئُ الَّيْسِيَّرِ.
فَأَلَّهُمْ أَشْرَبْ غَيْرُ مُسْتَخْبِيطٍ إِنَّمَا مِنِ اللَّهِ وَأَنْفَقَلْ (4).«
وَمَا يَدُلُّ عَلَى صُحَّةٍ هَذِهِ الرُّوَايَةِ وَأَنَّ الرُّوَايَاتَ الْأُخَرَ مُعْرُوفةً قُولُ ابن
قَطْبِيَّةٍ: وَلَوْلاَ أَنَّ النَّحَّائِنِينَ يَذْكُرُونَ هَذَا الْبَيْتِ وَيَحْتِجُونَ بِهِ فِي تَسْكِينِ الْمُحْرَك
لِلْأَجْمَاعِ الْحَرَابَاتِ؛ وَأَنْ كَثِيرًا مِّنَ الرُّوَايَةِ بَرَوْءُوْهَا هَكَذَا لَظَهَّـى:
فَأَلَّهُمْ أَسْقَفْهُمْ غَيْرُ مُسْتَخْبِيطٍ (5)
وَمَا غَرَّهُ الرُّوَايَةُ قُولُ لِبِدٍ (6).
اُمْلَأَ بِمَهْدِ جُدُّهُ عَلَّى أَلْوَاهِهِ آمَّنَاطُ الْمُنْتَزُورُ وَالْمُخْتَمُوتُ
بِقَطَعِ أَلْفِ الْوُصُولِ مِنَ (الْأَنَاطِقِ) (7)، وَهَذَا الْبَيْتُ غَيْرُهُ الرُّوَايَةُ قَالُ ابن

(1) النص الثاني: ٢٥١/٢.
(2) الخصائص: ٣١.
(3) الكندي، إمْرِؤُ الَّيْسِيَّرِ، نَافَكْحَمُ، ط. ٣٣١٤، ٢٠٠٧، ١٤٢٦، ١٤٢٧.
(4) بالمنصور، علي بن حرة، التسبيح، ط: ١١٦، تحقّق: عبد العزيز
المجدي الراوي، الكتاب الثاني، القاهرة، دار المعارف.
(5) النص الثالث: ٨٤/٢.
(6) الشعر الشعري، ٠٠٤/١.
(7) العامري، لم يذكر نسخة، ديوان لم يذكر نوع، ط: ١١٩، تحقّق: إحسان عباس، طبع
١٩٥٣، الكويت.
(7) النص الثاني: ٤/١٥١.
منقول: (وبروى على الواحه السافرة، وإنما غذى عن ذلك بعض الرواة
استيحاشاً من قطع آلاف الوصل، وهذا جائز عند سبوعه في الشعر) (1).
وأما تجدر الإشارة إليه أن بعض الضرورات التي وقع فيها شعراء عصر
الاحتجاج بقيت على حالاف لم تغير، واجتهد كثير من النحاة من لدن سبوعه في
تأويلها والتكلف لها، بل إن بعضها لا وجه له، يقول محمد بن سلام الجنسي
عن بيت الفرزدق:
وعصي رٌفاةً يُكون قِصاً لم يذعُ من التملاة إلا مُسترحاً ومُلغفً
برفع (مجهل): (قال أبو عمرو: ولا يعرف لها وجه، وكان ينس عن
يعرف لها وجه، قلت ليوس: لعل الفرزدق قاها على النصب ولم يراه؟ فقال:
لا، كان يمشيها على الرفع وانشدها رؤية على الرفع) (2).
ثالثًا: تحريف الرواية.
جاء في معجم (مقياس اللغة): (يقال: التحريف يحرف الخرافاً، وحرفته أنا
عه، أي عدلته به عنه) (3)، وقال الفيروز آبادي: حرف الشيء عن وجه
صرفه (4)، وعلى هذا فإن التحريف لغة: عدل الشيء أو صرفه عن وجهه
الصحيح.
والتحريف في اصطلاح الفارين هو: (الميل عن سواء اللصق وصرفه إلى
النواب الباطل) (5)، كتحريف اليهود مراد الله إلى تأويلات باطلة، وكنحرف

(1) لسان العرب: 394/1.
(2) طبقات فحول الشعراء: 21/1.
(3) معجم مقياس اللغة: 234/2.
(4) الفيروز آبادي: محمد الدين محمد بن يعقوب القاموس المحيط: 31/1. يروت، در الجليل.
(5) ابن عامر، محمد الطاهر: تفسير التحريف والتشريع: 55-75. مكتبة العلم والحكم.
أهل الأهواء لمعاني القرآن بالتأويلات الفاسدة. أما التحريف عند اللغويين فإنا نجد له مفهومين مختلفين، فإن حني يستخدمه معنى التغير في بيئة الكلمة المحكوم بالقياس أو السماع عن العرب، كنفير الذي يطرأ على بعض الأسماء عند النسب إليها، مثل النسب إلى حيفة (حنفي)، وكالقلب المكاني في الأفعال وکالإبدال بين الحروف في الكلمات.

أما المفهوم الثاني للتحريف عند اللغويين، فهو معنى الخطأ أو اللحن الذي تقع فيه العامة وبعض الخاصة في بيئة الكلمة أو التركيب. وقد ألمت في ذلك الكتب تحت عناوين: ما تلحنا في العامة، أو عناوان أخرى مقارية له. والتحريف لمّشين المعاني لا يعبننا هذا. فلفهم الأول أقطعه طبيعة اللغة في صور الأحجار، والثاني خط حاد به صاحبه عن جادة الصواب اللغوي، وإنما الذي نقصده بالتحريف هنا هو: الأحرف الرواية بالشاهد الصغير لفظاً إلى وجهة لا يقصدها الشاعر بحيث يجمع عن عمله هذا رواية أخرى للبيت. وقد وقع شيء من هذا في بعض الشواعد الشعرية. وله عليه بعض النحاة أو الرواية موضعين الرواية الصحيحة. ومن ذلك أن علي بن حارثة الأثر كان يرى مجيء مثل: (رضا الله) و(بداية) من أسماء الألوان. فأنكر عليه الكسانری ذلك فقال له الأثر: بلى والله سمعت أمراً بيدك تقول له مزيد:

كان في رثية لبنا ابتسمت النقاد في الحلل عن طلل مليم

يغنى السحاب، فقال الكسانری: إنما هو:

بلقآه تثبيت الحليل عن طلل مليم

(1) اختصار: ۲/۳۹
(2) أليك الصفعي، صلاح الدين خليل. تصحيح التصحيف وترحيب التحريف، ص: ۱۶۶. تحقیق: السيد السرفاغی. مطبعة القاهرة، ۱۴۰۷ هـ.
وقد حاول الباحث محمد عبد بيان أسباب التحريف في الشاهد الشعري، وحصرها في ثلاثة أسباب، هي: (1)

1- خطط الرواي في سماح الرواية فأخبرت لديه عن حسن نية.
2- تحريف الرواية قد يكون هدف بين مجاري النصوص إذا وقعت ذلك الموقع.
3- تحريف الرواية نصيرة للرأي مع معرفة وجه الحق فيها.

ولعلنا نوافق الباحث على السب الأول، وزراه هو السب الأكثر شيوعاً في تحريف الرواية في الشاهد الشعري، لكون الرواية تعتمد بصفة أساسية على المشافهة، وهذا مما يجعل السهم والساني واردًا عند الرواي فيما يرويه، فيدل كلمة مكان أخرى، أو تفاقم بين أبيات القصيدة، أو ينقص منها بعض أبياتنا.
أما السبب الآخر فلا يمكن الاستناد إليه لأمور. الأول: أنهما يضمان النحاة موضع الإقامة والشك فيما يرويه. وهذه النظرية قدم كبارًا مما أصله النحاة الأقوامين. الثاني أن الباحث اعتمد على ذكر شاهد أدعى أن سببته حرفها. وسبقته، ونفى علماء اللغة، ونفوا عنه قمة الوضع أو التحريف في الرواية، يقول عنه ابن السيرافي: (يما الرواية مختلف في الإنشاء ويسعه سببه يبحث على بعض الروايات التي فيها حجة فيشده على ما سمعه). (1)
وقال أبو عمر الجرّاحي عن كتابه: (وقد خرج كتاب سبيبة إلى الناس والعلماء كبار، والعبادة بالعلم وقذبه أكيد ونظر فيه وقذبه فما طعن أحد من المتقدمين ولا ادعى أنه نبي بشر منكر). (2)

1. محمد عبد البيان، الاستشهاد والاستحلاج باللغة، ص. 58-62، القاهرة، عام الكتب.
2. شرح أبيات سبيبة، 2/6، ابن السيرافي.
3. خزانة الأدب، 1/179.
نردد في قول السببين اللذين ذكرهما الباحث محمد عيد فيما حاول أن يذكره من سبب تحريف الرواية في الشهاد الشعري في حق سيبويه على الأقل. ولعل من قبل إحسان الظن هؤلاء الرواة وكذا النحاة أن تحمل التحريف في رواية الشهاد الشعري على غلط الراوي في السماع عن روى عنه، فعليه يمكن أن تحمل الروايات التي وقع فيها الاختلاف نسب التحريف، ومن ذلك الأبيات التي استشهد بها سيبويه وصححها غرره، ومنها قول نهى بن حري:

"ليست ترزق ضارع لخصومه، وفي حديث من لطحي الطواحين تبينك لليه للمهجول.

هذا البيت استشهد به سيبويه في باب (ما يحدث مما الفعل لكونه في كلامهم حتى صارت مملة المثل)، فذهب إلى أن رافع (ضارع) محدود للعلم به من الفعل المذكور (ليبص)، كأنه قال: ليبص بريد ليك ضارع. وقد روي البيت بيناء (ليبص) للعلم، وفاعل (ضارع) (وثير) مفعوله، وهذه هي الرواية الثالثة عند أبي أحمد العسكري وعد الرواية الأولى غلطاً. وكان الأخصائي ينكر رواية البناء للمجهول، ويقول: ما اضطر إليه؟ إنما الرواية:

"ليست ترزق ضارع لخصومه،" بالبناء للمعلم.

(1) سيبويه: 1/288. خزانة الأدب: 1/147.
(2) سيبويه: 1/280.
(3) المرجع السابق: 1/288.
(5) الشعر والشعراء: 1/106.

349
من شواهد سبوبيه التي دخلها التحريف قول الأخطل:

كُرُوا إلَى هَرْبِيْكُمْ تَعْتَرِضُونَهُمْ كَمَا نَكُرُ إلَى أُوْلَٰٰيَّةِ نَفْرُكُمْ

يرفع تعمرهما(1). استشهد به سبوبيه على جواز رفع الفعل المضارع بعد الطلب، وهو قوله (كُرُوا) فعل أمر، لعدم قصد الجرء فارفع الفعل (تعمرهما) عنه على الحال أو على القطع، أي كُرُوا عامرين، وإن شئت رفعت على الأبداء(2). وهذا البيت وقع فيه تريف من قبل الرواي، يقول محمد ططاوي: (لم يبّه أحد من العلماء فعل ما في البيت من خطأ بابي عليه زعم الاستدلاء بالبيت، إذ مدار الاستشهاد به على أن (كُرُوا) فعل أمر بدليل الخطاب في (حَرْبِيْكُمْ). والحقيقة أن الفعل ماض وأن صواب المشرش الأول:

كُرُوا إلَى هَرْبِيْكُمْ تَعْتَرِضُونَهُمْ(3)

على الحكاية للغانيين(4).

وذكرنا مثالاً آخر على تريف الرواية. ذهب المرد في كتابه (الكامل في اللغة والأدب)(5) إلى أن للشاعر إذًا أضطر أن يقصر الممدود، وليس له أن يمدّ المقصور؛ وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة، فإذا احتاج إلى حذفها حذفها ورد الشيء إلى أصله، فلم يعد المقصور لكان زائداً في الشيء، ما ليس منه.

واحتج لرآبه بدلاً أيبيات قصر فيها قانوناً الممدود.

(1) سبوبيه: 3 / 99.
(2) المراجع السابق: 3 / 99.
(3) الأخطل، غيات بن غوث، ديوان الأخطل، ص: 108. تحقيق: أنطون صالح، طعن 1891.
(4) الططاوي، محمد. نشأة النحو وتاريخ أشعار النحاة. ص: 72. دار الندوة الجديدة.
(5) المدر، أبو العباس محمد بن يزيد. الكامل في اللغة والأدب: 1 / 127. بيروت - مؤسسة المعارف.

٣٠٠
الأول: بيت النمر بن ثوب:

يَسْرُ النَّفَى طَوْلُ السَّلَامَةَ وَالْبَقَاءَ
فَكَبَبَ بَيْنَ طَوْلِ السَّلَامَةِ يَبْعَلُ
أراد: (اليقاء).

الثاني: بيت يزيد بن عمر بن الصقّع:

فَرَعَضَ بِلَمْ بُسْمَتْ السَّيْساَطَ وَالْبَقَاءَ
يُشِمْ عَلَيْكُمْ بِإِلْيَأَنَا كَلْ مُرْبِعٍ
فِقْرِصَ (الفناء) وهو محدود.
أراد: (الضراء).

الثالث: بيت الطَّروَاح:

وَأَخْرَجَ أَفْكَهَ لِسَوْاسِ سَلَامٍ
لِمَغْفُورِ الْضَّرَّاءِ ضَرْمٌ الجَمِينَ
أراد: (الضراء).

وقد تقع علی بن حیرة في كتابه: (النبسيات على أغلاب الروايات)3) هذه الأيات التي استشهدت لما أمرده في قصر المحدود وذكر أن حرف رواية، فمَا بِتَ النمر فرواية: [ طول السَّلامة والبَقَاء].4) وأما رواية بيت ابن الصقّع [بالفناء]. وأما بيت الطَّروَاح فرواية: [لغفور الضراء]5).

الرجيح بين الروايات:

 جاء في معجم (لسان العرب): (رجل الشيء بيده. وزنٌ ونظر ما تقله)

(1) الأحمدي، عبد الملك بن قريب، الأصمعيات. ص: 144. تحقيق: أحمد عبد شاكر وزميله. ط 5. بيروت.
(2) الطُّرواح، الحكم بن حكيم، ديوان الطُّرواح. ص: 285. تحقيق: عزة حسن. ط 2.
(3) النبسيات على أغلاب الروايات. ص: 1944. بيروت - دار الشرق العربي.

- ٣٥١ -

وقصة الترجيح هذه قد أخذت حظا عند الأصوليين من التقف والنظير. فقاموا بتعريفه، وذكروا شروطه، وحصر وجهه، وبيان حكم العمل بالدليل الراجح. أما الترجيح عند النحاة فلم يأخذ حظه كاملاً عندهم، وما ذكروه في هذه القضية - حسب علي - لم يكون من مباحث الأصوليين ويكاد يحصر الأخذ عليهم في وجه الترجيح باعتبار السنّ والمقدمة، يقول ابن الأنباري: «أعلم أنه إذا تعارض نقلان أحداً برجحهما، والترجيح يكون في شئين: أحدهما الإنسان والآخر الملحق» (٥). وأقتصر ابن الأنباري في الترجيح على السنّ والمقدمة، مما هو محاكاة للفصل بين بعض الأصوليين، منهم: القدافي (٦).

١) لسان العرب: ٢٤٤٥/٣.
٢) الغيوراني، أحمد بن محمد بن علي، المصادير المبرهنة. ص: ٣٣، مكتبة لبنان.
٣) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد. التعريفات. ص: ٣٧، العراق، دار الشؤون الثقافية العامة - آفاق عربية.
٤) الكفوري، أبو الطه أبو بكر بن موسى، الكلمات. ص: ٣٤٩، ط: ٢٣، ١٩٩٣.
٥) بيروت: مؤسسة الرسالة.
٦) لبع الأدلاء. في أصول النحو. ص: ١٢٦. ٤٢٢، محققة: طه عبد الروؤف.
وأبو الخطاب، وبعض الأصولين يضيف إلى القسمين السابقين قسمًا ثالثًا، وهو الترجيح بعبارة أمر خارجي، ومنهم: الغزالي، وبعضهم يضيف إليها قسمًا رابعًا، وهو الترجيح بعبارة المدلول، ومنهم ابن الحاجب، والذي يمينًا هنا هو الاقتراب على ما ذكره ابن الأثري بإتباعه خياءً، وله كتب في أصول النحو، ولعلنا نتبسم بعض الأمثلة للتدليل على بعض وجهة الترجيح عند النحويين بين الروايات المختلفة للشاهد الشعري.

أولاً: الترجيح بعبارة السند:
تفشي الوضع والانتقال في المروي الأدبي واللغوي على نحو واضح خلال القرن الأول وما تلته من قرون كما يفهم من قول الخليل بن أحمد: "إن التحريز رما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة البس والتعنيت". ومن أهم من الرواة بالوضع والانتقال حماد الروايَة). ولم تقتصر حالة الوضع والانتقال على الأفراد، بل تعدقنا إلى علماء بلد جماعة كقاقم الأصمعي لرواية الكوفة بأقيم غير منتقحين، وكاقام ابن فارس لعلماء مسعود الفكرة - مكتبة الكليات الأزهرية.

(1) الكولوني، أبو الخطاب محمود بن إسماعيل، المنشور في أصول الفقه: 2/3، تأليف: محمد بن علي بن إبراهيم، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.
(2) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، المستصفى في علم الأصول، ص: 173، تأليف: محمد عبد السلام عبد المناف، طبع: 1413هـ - 1993م؛ بيروت - دار الكتب العلمية.
(3) ابن الحاجب، حماد الدين عمرو بن عمرو، متنى الوصول والأصل في علمي الأصول والجلد، ص: 2/2، طبع: 1405هـ - 1985م، بيروت - دار الكتب العلمية.
(4) المصاحب في فقه اللغة، ص: 63.
(5) طبقات نحو الشعراء: 1، 48.
(6) المواضيع، ص: 137.
إحكام الرواة في التأهيل النحوية النصري - دون دخول مُستطاب الْقِصَان

بغداد بعد الصدق والثقة والعدلة 
\(^1\) وعامة الكوفيي ببعض رواة البصرة بالكذب والتروير \(^2\). ويجري أن تؤخذ هذه الإقامتن بحذر شديد؛ لأن الصرح لها العصبية المذهبية والمنافسة.

إن ظهور الوضع والانتقال في المروي من النصوص اللغوية قد فرض على اللغويين ضغط المروي عن طريق الإسناد. فهما أدوا إلى منهج أهل الحديث فيما يتعلق بالضمات السلكية لرواياته، فاشترطوا في نقل اللغة أن يكون عدلاً كما يشترط في نقل الحديث 
\(^3\)؛ لذا فلا غرابة أن يعتمد النحويون إلى الترجيح باعتبار السند. ومن وجه الترجيح في السند عندهم الآتي:

1. الترجيح بكثرة الرواة:

تعد كثرة الرواة مرجحة عند جهور الأصوليين إذا تعارض حداثان.

وهي كذلك عند النحويين إذا تعارضت روایات الشاهد الشعري، يقول ابن الأثّار: "فأما الترجيح في الإسناد فان يكون رواة أقدمه أكبر من الآخر 
\(^4\)". ويدخل على ذلك: أن يستدلك الكوفي على النصب بـ (كما) إذا كانت بمعنى (كما) يقول الشاعر:

اِمْسَحْ خَدِيئًا كَمَا يُؤْمَرَ تُحْدِنَّهُ عَنْ ظُهُرَ غَيْبٍ إِذَا مَا سَتَالَ سَلَاةَ
 فِي قِولِهِ الرَّواة ُإِنَفَقَوا عَلَى رَوَاةِ (كَمَا) يُؤْمَرَ تُحْدِنَّهُ بالرفع، ولم يرو أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة، ومن رواه بالرفع أكثر.

---

\(^1\) الصاحبي في فقه اللغة. ص: 23.
\(^2\) التنبيهات على أغفال الرواية. ص: 248 - 249.
\(^3\) لم يتبيحه في أصول النحو. ص: 85.
\(^5\) لم يتبيحه في أصول النحو. ص: 136.

---

- ٣٥٤ -
فكان الأخذ برواية من رواي الرفع الأول من الأخذ برواية من رواي بالنصب (1).

ويرادف الترجيح بالذكره الترجيح برواية الجمهور عند اختلاف الروايات في الشاهد الشعري، فمثلاً ذهب الجمهور من النحاة إلى أن (ما) تعمل في لفظ الحجازيين بشروط منها: إلا يقرن اسمها بـ (أن) الزانة فإذا افترت بما كتبها عن العمل، واستشهدوا بقول الشاعر:

بني غذاة لما أن ألثم ذهبت ولا صريحة ولكن ألثم أخزف.

يرفع كلمة (ذهب) و(صريحة) على أن (ما) نافية و(إن) زائدة كاففة ورواية ابن المنكِّب بذهب (ذهبت) و(صريحة) على إملاء (ما) وتكون على هذه الرواية (إن) نافية مؤكدة (2) فرجح رواية الجمهور على رواية ابن المنكِّب.

(1) الترجيح بالشهيرة مع الصحة في الرواية:

براد بالشهرة عند بعض العلماء ما أشهر على الألفية، وهذا يطلق على ما له إسناد واحد فصاعداً، بل ما ليس له إسناد أصلاً (3).

(2) الترميز الساقط إلى ألفية ابن مالك: 274 - 275/1844/1 للسافطي (4).

(3) تدريب الراوي في شرح تجريب التناوي: 2/173.

(4) الشوكاني، محمد بن علي، إيضاح النحو إلى تحقيق الحق في علم الأصول. ص: 449، دار الفكر.

(5) أمير باباداه، محمد أمين، تيسير التحرير: 3/162، بيروت - دار الكتب العلمية.
للضرورة ترك صرف المصرف في الشعر بشرط العلمية، واستدداول على ذلك بالسماع والقياس. أما السماع فكثرة الشواهد، وهي تزيد على عشرين بيناً ذكرها ابن الأنبى في كتابه (الأنصاف في مسائل الخلاف) وأوردتها البصريون بروايات ليس فيها ترك الصرف، فقال الكوفيون: بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويه، ولو قلنا أن ما رويته صحيح فما عذركم عما رويته مع صحته وشهرته؟(١). ومتا ظهير به الكوفيون على جواس ترك صرف المصرف لضرورة الشعر قول الشاعر:

وَقَصَبَ حِينَ جَدَّ الأَمْرٍ أَكْثِرُهَا وَأَطْلِبَهَا

برك صرف (مصعب). ورواه البصريون:

وَأَتَمَّ حِينَ جَدَّ الأَمْرٌ مِّنْ عِلْمٍ

واستشهد الكوفيون يقول ذووَر بن ذهيل الفَرَعِي: وِقَانِتِهَا مَا بَالُ دَوْسَرُ بَعْدَنَا صَحِحًا قَلِبُهُ عَنَّ آلِ أَلِيِّي وَعَنِهِ ذَلِكَ فِي صَحِيحَهُ بَعْدَنَا)فُلِصَ صَرَفٍ (دوسر)وهو منصرف

ورواه البصريون:

وَقَانِتِهَا مَا بَالُ الفَرَعِي بَعْدَنَا

(٣) الترجيح بثقة الراوي وعداده: اشتهر النحاة في ناقل اللغة العدالة منسياً بما اشترته أهل الحديث في ناقل الحديث، يقول ابن الأنبى: «أعلم أن يشترط أن يكون ناقل اللغة عدالاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً كما يشترط في ناقل الحديث»(٤)، لذا

(١) الأنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٤٩٣-٤٩٤، وانظر: حُرْانَة الأدب: ٧١١/٧٩٣.
(٢) لمع الأدلة في أصول النحو، ص: ٨٥.
شددوا من كون الراوي عدلًا، فلم يرHonda عند اختلاف رواية الشاهد الشعري،
فعلًا قول عباس بن مرادس (1):
وَمَا كَانَ حَصَنٌ وَلَا خَابِسٌ يُقُولُونَ مِرَادِسَ فِي مَجْمَعٍ
بَرْك صرف (مرادس) هذا البيت استشهد به الكوفيين وعدهم بعض البصريين
على ترك صرف المنصرف بشرط العلماء، وخالفهم في ذلك المورد ورد روايهم
لبيت، وزعم أن الرواية هي:
وَمَا كَانَ حَصَنٌ وَلَا خَابِسٌ يُقُولُونَ شَيْخًا فِي مَجْمَعٍ
وتعمق ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل)، يقول: (ولرميز إدامة في رد
ما لم يرو، مع أن البيت بذكر مرادس ثابت بقيل العدل عن العدل في صحيح
الصحيحي ومسلم، وذكر (شيخي) لا يعرف له سند صحيح، ولا سبب يدلي به من
النسوية لكيف من الترجيح) (2).

ثانيًا: الترجيح باعتبار المتن.

عرف المتن بأنه: وهو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام (3). وهو أحد
الأمرتين اللتين اعتمداهما النحاة في الترجيح إذا تعرضت روايات الشاهد
الشعري على نحو ما ذكر ابن الأباري يقول: (أما الترجيح في النقل فيكون في
شبين أحدهما الإسناد والآخر المتن) (4)، ومن وجه الترجيح في المتن عندهم
الأي:.

(1) الديوان، ص: 112.
(2) خزانة الأدب: 21/1/7.
(3) تدريب الراوي في شرح تهريب المواقف: 1 / 44.
(4) الآداري، أبو المركاب عند الرحمن كما الدين، الإغراب في جمل الإغراب، ص: 59.

- 357 -
(1) الترجيح بموافقة القياس.

بعد باب القياس أحد الجوانب المهمة في منهج النحاة العرب فيه قرروا كبيرًا من القضايا النحوية، واعتمدوا وسيلة ذات شأن في ترجيح الآراء والأحكام النحوية عند التعارض والاختلاف. وكذا إذا تعارض نقلان عن العرب، أو اختالف الروايات عنهم، وذلك مثل: أن يسدد الكوفيون على إعمال (آن) الناصية مع الحذف من غير بديل يقول طرفة بن العبد (1):

لا أتَّهْدِي الْوَلَّدَى أُحْضِرَ اللُّذْى
وَأَنَّ أَشَهَّدُ اللَّذَى هِلْ أَنْتُ مَجِيلُي

(--) بنصب (أحضر) بآن المخزوفة. وقد رد البصريون ذلك وقالوا إن الرواية: (أحضر) بالرفع، وهي على وفق القياس، فالأخذ بما لموافقة القياس أولاً من رواية النصب لمحاولة القياس، لأن (آن) المخففة الناصية إذا عملت على التشبيه بـ (آن) المشددة، لأنها تكون مصدرية كما أن (آن) المشددة مصدرية، وهي لا تعمل مع الحذف فإن الخفيفة أولاً لا تعمل معه (2). ولعلنا نكتفي بهذا المثال عن غيره من الأمثلة.

(2) الترجيح بالأصل.

القول بالأصل فكرة شائعة في النحو العربي، وإليه يرد كثير من المسائل النحوية، بل يعد مناط الترجيح في كثير منها، ولم يتخل من ذلك الترجيح عند اختلاف روایات الشاهد الشعري، ومن ذلك: ما قبل في ترجيح اختلاف روایتي بيت الأخویس الأنصاري (3):

(1) ديوان طرفة بن المعد. ص: 21.
(3) الأخویس، الأخویس بن عبد الله بن محمد. شعر الأخویس الأنصاري. ص: 189. تحقيق: =

- 358 -
صلُم الله يا مطرَّ عليّها
ولَّمََمَّ عَلَّمَكَ يا مطرَّ السلام
بَتْوَنَّ (يا مطرَّ) الأولى بالرفع، فالشاعر حين اضطر إلى تبونن المندى
المضوم اقتصر على القدر المضطر إليه من التبونن، والقدر المضطر إليه هو
الون الساكنة فأتختم وأبقى حركة ما قبلها على حالها إلا ضرورة إلى تغييرها ،
فإذا تتدفع بريادة الون. وهذا مذهب سيبويه (1) والخليل والمازي (2).
ووري الببت بنصب (يا مطرَّا). قال النحاس وحكى سيبويه عن عيسى
بن عمر (يا مطرَّا) بالنصب، وكذلك رواه الأخفش. قال المرد: أما أبو عمرو
وعيسى وبونس والجمري فيختارون النصب. وحجتهم أمم مدوه إلى الأصل؛
فأن أصل البناء النصب كما ترده الإضافة إلى النصب قال: وهو عندي أحسن
لرد النتوين إلى أصله كما في النكرة (3).
(3) الترجيح بسلامة المتن من الاضطراب.
إن سلامة المتن: تعني خلوه من الاضطراب في النظم والمغنى، كان يحتل
إغراقه فرجح في هذه الحال ما خلا من الاضطراب على المضترع. كما هو
الخال في بيت الشاعر:
يا صاحب يا ذا الضمير الغني
والرحيل ذي الأثناك والأنجل
أنشد سيبويه هذا برفع (الضامن). على أن (الضامن الغني) تركيب
إضافي وقع صفة للمندوى الذي هو اسم الإشارة فرفعت اتباعاً له وواجب

= عادل سليمان جمال، طبع 1390 هـ - 1970م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة
(2) خرافة الأدب: 2/ 294.
(3) المرد: أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب: 4/ 211. تحقيق: محمد عبد الخالق
عضيمة. بيروت - عالم الكتب.

- 359 -
إن الترجيح مخالفًا الصناعة النحوية. يمنع منا توجيه النحو في ترجيح الآراء التي توافق أصول الصناعة النحوية ويضيعون ما حالفها، ويجاد ذلك جليًا عند أبي الكركات الأنباري في كتابه (الإنسان في مسائل الخلاف) فجده غالبًا ما يحج الكوفين مستنداً إلى الأصول المصرية، ويخطئون بالخروج عليها، وقد انتهج النحاة هذا المسلك في ترجيح بعض روايات الشاهم الشعري. فانها قول

أمّرر الطيّب

(1) سيبويه: 190/191.
(2) غزالة الأب: 729.
(3) انظر: الإنسان في مسائل الخلاف، مسألة ذات الرقم (36): 51/1، مسألة ذات الرقم (11): 78/1، ومسألة ذات الرقم (98): 575/3.
(4) ديوان أمّرر الطيّب، ص: 145.
وقد روى في قوله: (ولا سيما يوم) بالجر والرفع والنصب، والجر أرجحهما وهو على الإضافة، وما (ما) إما زائدة، واما نكرة غير موصوفة، (وروم) بدل منها. والرفع على أن (يوم) خبر لمبدأ مخزوف، والجملة صلة (ما) إن كانت موصولة، أو صفها إن كانت نكرة موصوفة. وِضْعِ الرفع تجذف العائد المرفوع، مع عدم الطول، فقد طالت الصلة أو الصفة بالجائز والمحرر بعد (يوم)، وباطلاق (ما) على من يعقل. وأما النصب فقد تكلفت لوجيده، فقيل: إنه تحيز، وقيل منصوب بإضمار فعل أي أعني يوماً، وقيل منصوب على الاستثناء، وقيل منصوب على الظرف ويكون صلة لما (1).

إن اختلاف الرواية في الشهيد الشعري النحوي حقيقة واقعة في تواصا اللغوي، وقد أدركها النحاة ووافقوا على أسباقها وتعاملوا معها بمنهج علمي دقيق. وعلنا في فتاية المطلاق نذكر النتائج التي توصل إليها البحث وهي:

أولاً: تحديد مفهوم (اختلاف الرواية اللغوية) يعني: عدم اتفاق الرواة على موضع الشهيد اللغوي في قول من يحج بكلامه.

ثانياً: أن الاختلاف في رواية الشهيد الشعري النحوي لا تخرج في حقه عن نوعي الاختلاف في رواية الحديث النبوي الشريف عند المحدثين وهم:

ثالثاً: بين البحث أن أسباب اختلاف الرواية في الشهيد الشعري كما ذكرها النحاة، هي:

(أ) اختلاف رواة الشعر فيما بروونه.

(ب) إصلاح أخطاء الشعراء من قبل روافم.

(1) خزانة الأدب: 2/63-64.
(ج) تحرير الرواية بسبب السهو والسياح.
رابعاً: بيان المسلك العلمي الذي سلكه الشاهد النحاة عند اختلاف روائي أو روائيين الشعر النحوي، وهو الجمع بين الروايات المختلفة أو الرجيح بينها، والرجيح عندهم باعتبار السند أو باعتبار المتن. وهذا المسلك هو المسلك عليه الذي سلكه الأصوليون عند تعارض روائي الحديث. وهذا مما يظهر لنا مدى تأثر النحاة بملخصهم العلمي في قضية التعارض عند اختلاف الروايات.
المراجع

2. الأصفهاني، أبو الفرج. الأغاني. بيروت – دار صعب.
4. الأصمعي، عبد الملك بن قريب. الأصمعيات. تحقيق: أحمد محمد شاكر وزملاء. الطبعة الخامسة. بيروت.
6. أمير باد شاه، محمد أمين. تيسير التجويد. بيروت – دار الكتب العلمية.
7. الأنصاري، أبو النوار عبد الرحمن بن محمد.
9. الإنصاف في مسائل الخلاف. بيروت – دار الفكر.
15. البغدادي، عبد القادر عمر. خزانة الأدب. الطبعة الأولى. بيروت – دار صادر.
17. البغدادي، عبد القادر عمر. ديوان عمرو بن كئوم. تحقيق: أحمد مدين. الطبعة الأولى، القاهرة – دار المعارف.

- 363 -

15. الجرجاني، علي بن عبد العزيز. الوسائط بين المضي وخصوصية. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وزميلته. مطبعة إبراهيم بن أبي الفضل وشركاه.

16. ابن الجرير، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي محمد الصباح.

17. الجمحي، محمد بن سلام. طبقات هجوم الشعراء. تحقيق: محمد حافظ. الرياض.

18. ابن جي، أبو الفتح عنان.

- الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة التالية. بيروت - دار الكتب.
- سر صناعة الأغاني. تحقيق: حسن هنداوي طبع 1405-1414 الهجري.

19. ابن الحاج، جمال الدين عنان بن عصرو. منتهى الوصول إلى الأصول والخليج. طبع 1405-1414 الهجري.

20. الأخلاق العراقية. عبد الرحمن بن الحسين. التلخيص والإجابة. تحقيق مقدمة ابن الصلاح.

21. ابن الخليلي، حضر بن عبد الله. شرح ديوان حضر، شرح: ناج الدين شبل، طبع 1412-1413.

22. ابن السكين، يعقوب بن يوسف. إصلاح المفتاح. شرح وتعليم: أحمد محمد شاكر وزميله.

23. السليمي، العباس بن مروان، الطباخ. تحقيق: حسن الجبر، طبع 1412-1413.

24. السوسي، عبد القدوس، منهج التوفيق والمراجع بين مختلف الحينات، طبع 1418-1419.

25. ابن السرفي، يوسف بن الحسين. شرح أبيات سيوسة. تحقيق: محمد علي المريح هاشم.

الصفحات: 27

المؤلف، جلال الدين عبد الرحمن

- الاقتراع في علم أصول البحوث. تحقيق: أحمد محمد قاسم. طبع 1396 هـ - 1976 م

- القاهرة. مطبعة السعادة.

- تدريب الراوي في شرح تقرير النوايا. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. ط: 2

- القاهرة 1372 هـ - 1952 م. المدبكة الموثقة - المكتبة العلمية.

- شرح شواهد المغت. تحقيق: محمد محمود الشنقاطي. بروت - دار مكتبة الحياة.

- المزهر في علوم اللغة وأدابه. تحقيق: محمد جاد المولى زميله. طبع 1986 م - بروت

- المكتبة المصرية.

الشكاوي: محمد بن علي إرشاد الفحوش إلى تحقيق الحق من علم الأصول. دار الفكر.

- الطومان، الحكم بن حكيم. ديوان الطومان. تحقيق: عزة حسن. ط: 2، 4


- الططاري، محمد. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحا. دار الندوة الجديدة.

- أبو الطيب اللغي، عبد الواحد بن علي. مذهب التحويين. تحقيق: أحمد أبو الفضل

- القاهرة. مطبعة فضية مصر.

- ابن عبد ربه، أحمد بن محمد. العقد القردي. شرح وضبط أحمد علي وزميله. طبع

- القاهرة 1368 - 1949 م. بروت - دار الكتب العربي.

- عبد، طرفة. ديوان طرفة بن عبد. قدم له وعلق وراشة: سيف الدين الكتب وزميله.

- طبع 1989 م. منشورات دار الحياة. بروت - لبنان.


- الآفاق الجديدة.


- ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتفوز. مكتبة العلم والحكم.

- العامري، أبي عبد الله بن رياض. ديوان أبي عبد الله بن رياض. تحقيق: إحسان عباس. طبع 1962 م -
الكويت

1. عبد الحليم. الاستماع والاحتجاج باللغة. 1988م. القاهرة - دار الكتاب.


4. الفردوسی، حمای بن غالب. ديوان الفردوسی. شرح وضبط وقدم له: علي قاوم. دار الكتاب العلمية. بيروت - لبنان.

5. ابن فارس. أبو الحسين أحمد:

6. الفروز آبادي، محمد الدين محمد بن يعقوب. القاموس الأخليط. بيروت - دار الجيل.

7. الفيروز، أحمد بن محمد بن علي. المصباح المبر. بيروت - مكتبة لبنان.


10. القرافي، أحمد بن إدريس. شرح تقيف الفصول. تحقيق: ط. عبد الروؤف مسعود. القاهرة - مكتبة الكلمات الأزهرية.

11. القلوبي، خسرو بن رضوان. الندوة في خمس الشعر والطرب. شرح وتقديم. تحقيق: محمد حمدي الدين.


14. الكلوديان. أبو الخطاب محمود بن أحمد. المهيد في أصول اللغة. تحقيق: محمد بن علي بن
جلالة الجامعة الإسلامية - العدد 134

إبراهيم. مكة المكرمة. مركز البحث العلمي جامعة أم القرى.


54. المرشدي، أبو العباس محمد بن يزيد.

• الكامل في اللغة والأدب. بيروت - مؤسسة المعارف.
• المقصوب حسن 211-214. تحقيق: محمد عبد الحافظ عضبة. بيروت - عام الكتب.

55. المرزباши، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى. الموضع. تحقيق: علي محمد البجيري. القاهرة - دار الفكر العربي.

56. ابن مالك، جلال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل. تحقيق: عبد الرحمن السيد.

• وزيده، الطيبه الأولى 1410-1992م. هجر للطباعة والنشر والنشر - مصر.
• ابن متظر، جلال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. طبع 1410 - 1992م.

57. بيروت. دار صادر.

58. التائفة الدلابي: زياد بن معاوية. ديوان التائفة الدلابي. تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم.

• القاهرة - دار المعارف.


• ابن الأدبي، محمد بن إسحاق، الأشهر. اعتمد عليه: إبراهيم إبنا. بيروت - دار المعرفة.

60. بيروت. دار الكتب.

61. ابن هشام، عبد الله جمال الدين بن يوسف.

• أوضح المسالك إلى ألقية ابن مالك. ط 50 1386-1967م. مصر - مطبعة السعادة.

• مختصر الطيب عن كتب الأعالي. تحقيق: مازن المبارك زميله. ط 5: 1979م.

• بيروت. دار الفكر.

62. بيروت. دار الفكر.

63. ابن بيعش، موفق الدين بيعش بن علي. شرح المفصل. بيروت - عام الكتب.
# فهرس الموضوعات

<table>
<thead>
<tr>
<th>صدر</th>
<th>الموضوع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>321</td>
<td>تمهيد</td>
</tr>
<tr>
<td>322</td>
<td>مفهوم اختلاف الرواية وأنواعه</td>
</tr>
<tr>
<td>326</td>
<td>أولاً: الاختلاف الظاهري</td>
</tr>
<tr>
<td>331</td>
<td>ثانياً: الاختلاف الحقيقي</td>
</tr>
<tr>
<td>333</td>
<td>أسباب اختلاف الرواية</td>
</tr>
<tr>
<td>336</td>
<td>أولاً: اختلاف رؤية الشعراء</td>
</tr>
<tr>
<td>340</td>
<td>ثانياً: إصلاح أخطاء الشعراء</td>
</tr>
<tr>
<td>346</td>
<td>ثالثاً: تحرير الرواية</td>
</tr>
<tr>
<td>351</td>
<td>الترجيح بين الروايات</td>
</tr>
<tr>
<td>353</td>
<td>أولاً: الترجيح باعتبار السند</td>
</tr>
<tr>
<td>357</td>
<td>ثانياً: الترجيح باعتبار المتن</td>
</tr>
<tr>
<td>363</td>
<td>المراجع</td>
</tr>
<tr>
<td>368</td>
<td>فهرس الموضوعات</td>
</tr>
</tbody>
</table>